تجربة الوقف في إطار عالمي

د. ياسر عبدالكريم الحوراني*

يهدف البحث إلى إبراز أهم السمات والملامح في الجوانب غير القطرية للوقف الإسلامي، والوقوف على التجارب المؤسسية في هذا المجال، من خلال التعرض إلى ثلاثة مسائل: التجربة التاريخية للوقف، والتجربة المؤسسية المعاصرة للوقف، وعالمية الوقف بين الواقع والمستقبل.

تمهيد

يكشف مفهوم الوقف وأهميته في الإسلام عن فلسفة عميقة ومؤثرة في المجتمع الإنساني ككل. فالوقف كأحد منجزات الفكر الإسلامي يرتبط إلى حد كبير مع الخطاب العالمي للقرآن. والمعروف أن هذا الخطاب يمتاز بخصوصية بالغة الخطورة في المجتمع المعاصر(١)، وتظهر أهمية الدور العالمي للخطاب القرآني المعاصر في ضوء التعاليم الكلية، والتي تدور في محاور إنسانية شاملة وواسعة، كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾(٢)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(٣)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾(٤).

إن سعي الإسلام في حركته التاريخية إلى بناء عالم إنساني موحد يؤكد الحاجة إلى صياغة منطلقات جديدة قادرة على مواكبة تغيرات العصر. لذلك يستلزم التعامل مع وعاء القيم والنظم الإسلامية بطريقة أكثر انفتاحاً بين الدول، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من الوصول أو التواصل بين أبناء الأمة الواحدة.

ومن هنا ينبغي الإشارة إلى أهمية البحث في قضايا الوقف ضمن النطاق العالمي، ويشمل هذا النطاق عدة مستويات؛ مثل مستوى التعامل مع البلدان المتجاورة كوحدة

(*) باحث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن.

(١) طه العلواني «عالمية الخطاب القرآني»، سلسلة الندوات والمحاضرات التي نظمتها جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى (عمان، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢)، ص١٤٩.

(٢) انظر الآيات: الأعراف: ٢٦، ٣١، ٣٥. الإسراء: ٧٠. يس: ٦٠.

(٣) انظر الآيات: النساء: ١٧٠، ١٧٤. الأعراف: ١٥٨. يونس: ٥٧. الحج: ١.

(٤) انظر الآيات: الانفطار/ ١. الانشقاق: ٦.

واحدة، أو مستوى الأقاليم الجغرافية، أو مستوى البلدان المتباعدة والتي يرتبط بعضها مع بعض وفق منافع اقتصادية واجتماعية مشتركة.

التجربة التاريخية للوقف

عند النظر إلى تعاليم الإسلام في مجال الوقف تتضح خصوصيات مشتركة للوقف متفقة مع الأهداف الكلية لنظرة الإسلام الشاملة للكون والإنسان والحياة، ولعل من أبرز خصوصيات الوقف أنه أداة تكميلية لمدخلات البر والإحسان وأهمها الزكاة، ولكن خلافاً لفلسفة الزكاة التي يرى العلماء في أفضلية توزيعها وصرف مستحقاتها ضمن القطر الواحد، أو حتى ضمن بقعة جغرافية أقل، كالحي أو نطاق المجموعة الواحدة مثلاً[١]، فإن الوقف تمتد منافعه ومزاياه ضمن تدابير ووسائل عابرة للحدود والبلدان، أي أن الوقف مشروع إنساني تسمح مبادؤه وفلسفته للعمل بطريقة أوسع خارج حدود الدولة القطرية. وواضح أن تعميم منافع الوقف خارج البلد الواحد لا توجد لها أداة بديلة في النظام المالي الإسلامي، مما يعزز من مكانة اجتهادات الفقهاء وإنجازهم لمشروع الوقف في إطار شروحات فقهية مبثوثة في مصنفاتهم، وربما كانت محاولات بعضهم في إضفاء الشرعية على وقف النقود من أهم العوامل التي تساعد في تعميم الاستفادة من الوقف في نطاق عابر يسمح بتفعيل دور العناوين والودائع الاستثمارية وتحريك السيولة النقدية في شبكة اتصالات واحدة.

إن توظيف مشروعات الوقف ضمن رؤية عالمية أشبه بالصورة البيانية للجسد الإسلامي الواحد، وقد عبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن هذه الصورة بقوله: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادّهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[٢]، فالعلاقات بين أعضاء الجسد الواحد، تجمعها مصلحة واحدة لأنها مرتبطة ببعضها البعض، وبالرغم من أن كل عضو له خصوصية ووظيفة تكاملية مع باقي الأعضاء[٣]، إلا أنها تعتبر أوردة وشرايين للجسد الإسلامي الواحد،

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة (الدار البيضاء، دار المعرفة، د.ت)، ص/٨١٥-٨١٩.

(٢) أحمد بن عبداللطيف الزبيدي، مختصر صحيح البخاري، تحقيق إبراهيم بركة، الطبعة الرابعة (بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠)، ٤٦٧/٢، رقم الحديث: ٢٠١٨.

(٣) ناهد طلاس العجة، العولمة: محاولة في فهمها وتجسيدها، ترجمة هشام حداد، الطبعة الأولى (دمشق، دار طلاس، ١٩٩٩)، ٩١.

ويمثل الوقف تلك الأوردة والشرايين في نطاق مبادلات ومنافع اقتصادية متعددة الأطراف، تسهم بالتالي في ازدياد التطور وإعادة إنتاج الحضارة المنشودة.

وفي سياق التجربة التاريخية للوقف يوجد أدلة كافية للعمل الجماعي على مستوى الشعوب الإسلامية، كما تدل محاولات عديدة على أهمية دور الوقف في المحافظة على المصلحة العامة. فالمعروف أن الدولة الإسلامية ممثلة بسلطة وصلاحيات الخليفة كانت تقوم بتدبير شؤون الحكم ومصلحة الرعية في نطاق واسع، يضم بلدان وأقاليم متباعدة، وتبعاً لذلك كانت مشروعات الوقف فاعلة بطريقة أكثر عمقاً في المجتمع الإسلامي، وكانت السمة البارزة للعديد من مدخلات الوقف وأنشطته ذات طبيعة متعددة المنافع، تتجاوز حدود القطر الواحد أو البيئة المحلية الواحدة. ومن هنا يمكن اعتبار انتهاء الخلافة العثمانية أحد العوامل الأساسية في انحسار الوقف على الصعيد العالمي[١]، وذلك من جهة أن الوقف يعكس إحدى أهم ظواهر الثقافة الإسلامية وإنجازات الفكر الإسلامي على نطاق واسع.

وتاريخياً، تعتبر إسهامات الوقف في مجال الفتوحات الإسلامية من السمات الاساسية والعناصر المحركة لامتداد المجتمع الإسلامي عبر أقاليم مختلفة. وفي هذا المجال أقرَّ الفقهاء وقف الأسلحة والحيوانات المخصصة للحروب[٢] كالبغال والخيول، كما ساهم الوقف في عمارة الرباطات في الثغور للمجاهدين[٣]، وتأمين احتياجاتهم عن طريق وقف كل ما يلزم عليها من الأدوات المطلوبة كالسيوف والدروع وسائر أدوات الجهاد[٤]، ومما يؤكد هذا الجانب أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، فإنه احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله»[٥]. وهذا الحديث من المرويات التي يستند إليها الفقهاء بشكل أساسي للتأكيد على حجية الوقف. وفي توزيع أرض السواد المفتوحة في العراق راعى عمر رضي الله عنه حق المسلمين أجيالاً بعد أجيال، فامتنع عن توزيعها كغنائم وفيء على المقاتلين[٦]. ومثل ذلك فعل في أرض مصر عندما كتب إلى

(١) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ندوة نحو دور تنموي للوقف (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣)، ص٣٩.

(٢) محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف الإسلامي (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٢)، ص٨٩.

(٣) نص وقفية الأمير جُلُبَّان (المعروف عزالدين) في ميناء طرابلس، أوقاف، العدد التجريبي، ٢٠٠٠، ص١٦٦.

(٤) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ص٤٧.

(٥) أحمد بن عبداللطيف الزبيدي، مختصر صحيح البخاري، ١٧٣/١، رقم الحديث: ٧٤٦.

(٦) أبو عبيد، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨)، ص٧٤، رقم الحديث: ١٥٠.

عمرو بن العاص: «أن دَعْها حتى يغزو منها حَبلُ الحَبَلة. قال أبو عبيد: أراه أراد: أن تكون فيئاً موقوفاً للمسلمين ما تناسلوا، يرثه قَرْنٌ بعد قرن، فتكون قوة لهم على عدوهم»[١]. وعلى نحو مماثل، كان الوقف أداة ضرورية لتأدية العبادات الأخرى، كالحج والزكاة. فقد ساهم الوقف في تأمين إمدادات المياه للحجيج على الطرقات مثل عيون الماء والآبار والقنوات، ومراكز الإيواء وغيرها، ويعتبر الوقف في هذا المجال أداة موازية لآلية الزكاة وبخاصة في مجال تخفيف أعباء السفر ومؤونته عن المارة والمسافرين وأبناء السبيل[٢]، فهناك أوقاف لسقي دواب المارين والمسافرين، وأخرى لإرشادهم ومد يد العون إليهم، حتى وجدت أوقاف لعابري السبيل في صورة حدائق مخصصة لهم يأكلون منها طوال العام[٣].

وأما في جانب التعلم والتعليم فكانت المدارس العظيمة تشيد بأموال الوقف، وكان الطلاب يؤمها من أقطار وأصقاع بعيدة، بينما العلماء كانوا لا يعرفون موطناً واحداً يقيمون فيه، فكان أحدهم يولد في مكان وينشأ في مكان آخر ثم يرحل ويلتقي بشيوخه ويجاور في الحرم ويقضي في التدريس مدة، كل ذلك عبر الخدمات والمزايا التي توفرها مؤسسة الوقف في أرجاء مختلفة من أرض الخلافة الواسعة. إن الإمام الغزالي هو أحد هؤلاء الأئمة العظام الذين ضربوا في مناكب الأرض تعلماً وتعليماً، فمن «طوس» مسقط رأسه، انتقل إلى «نيسابور» ليتلقى تعليمه في المدرسة النظامية على شيخه إمام الحرمين المعروف بالجويني ومنها انتقل إلى المدرسة النظامية في بغداد للتدريس فيها ثم رحل وجاور في الحرم[٤]... والمعروف أن المدارس النظامية هي مراكز علمية وقفية منسوبة إلى الوزير «نظام الملك»، وقد أنشأها كمجمعات ثقافية ودينية يتلقى فيها الدارسون شتى أصناف المعرفة الإسلامية، وذلك في نطاق عابر للبلدان، مع ما يرافق عملية التدريس من خدمات مجانية إضافية توفرها مؤسسة الوقف. والشواهد في هذا الجانب أكثر من أن تحصى[٥]. ومثلها المكتبات العلمية الموقوفة على أهل العلم، ومن المشاهدات التي سجلها

(١) المصدر نفسه، ص٧٤-٧٥، رقم الحديث: ١٤٩.

(٢) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ص٤٩.

(٣) محمد عمارة، دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة، نحو دور تنموي للوقف (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣)، ص١٦٣.

(٤) تاج الدين ابن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، الطبعة الثانية (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، ١٠٢/٤-١٠٤.

(٥) يمكن الاستفادة من البحث الذي قدمه عبدالملك السيد وغازي عبيد مدني: الوقف الإسلامي والدور الذي لعبه في النمو التعليمي والاجتماعي في الإسلام، المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي حول التنمية والتمويل وتوزيع الدخل والثروة في إطار إسلامي، إسلام آباد، ١٩٨٣.

الرحالة الإسلامي «ابن جبير» في رحلته أثناء عبوره «مصر» ما يؤكد حقيقة دور المكتبات الوقفية على مستوى الأقاليم المختلفة، فقال: «ومن مناقب هذا البلد ومفاخره أن الأماكن في هذه المكتبات قد خصصت لأهل العلم فيهم، فهم يعتبرون من أقطار نائية، فيلقى كل واحد منهم مأوى يأوي إليه ومالاً يصلح أحواله به جميعاً»[١]. ومن جهة أخرى دعمت مؤسسة الوقف عملية إحياء الكتب والمصنفات العلمية إلى جانب مؤسسة الزكاة بشكل متكامل، فنظام الزكاة اعتبر كتب العلم من الحوائج الأصلية للمستفيدين منها من أهل العلم وبالتالي تستثنى من واردات التحصيل ولا تدخل وعاء الزكاة[٢]، وفي نفس الوقت تقوم مؤسسة الوقف بتمويل الكتب كجزء من الاهتمام والرعاية العامة للاحتياجات التعليمية، وقد قامت الأوقاف بتمويل كتب نفيسة، ومنها مؤلفات طبية مشهورة على مستوى عالمي وتدرس في جامعات مرموقة، مثل كتاب الكليات في الطب لابن رشد والحاوي في الطب للرازي والقانون لابن سينا[٣]. وواضح أن اهتمام الوقف بالمدارس والمكتبات والكتب والعلماء والمتعلمين ينبع من فلسفة الإسلام في تعظيم العلم وأهله، وقد وردت آيات قرآنية عديدة[٤] تؤكد حرص الإسلام على التعلم وأن العلم جزء من حياة الإنسان، وأنه لا يمكن أن ينهض إلا به، ومن هنا أشار العلماء إلى أن كل علم يتعلق بشؤون المعاش هو من فروض الكفايات، كالطب والحساب وأصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة وحتى الحجامة والخياطة[٥]، ولكن تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الوقف تعنى بشؤون التعلم في نطاقين؛ روحي ومادي، بوضع متوازن. فكان علماء الإسلام يشكلون ظاهرة موسوعية في المعرفة، ولم تكن علومهم نافعة بدرجة أقل من التزامهم بالمبادئ التي يلتزمون بها في علومهم ومعارفهم، فالعلوم المادية التي يحققها المجتمع تكون مسخرة لتنمية الملكات الروحية، وبالتالي فإن المجتمع الذي يعجز عن تحقيق التوازن والانسجام بين التطور المادي والتربية الإيمانية هو مجتمع متخلف[٦] من وجهة نظر القيم السليمة ولو أنه تطور بعيداً في الوصول إلى متع الدنيا ومباهج الحياة.

---

(١) ابن جبير، رحلة ابن جبير (بيروت، دار صادر ودار بيروت، د.ت)، ص١٦.

(٢) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية (بيروت، دالر الكتاب العربي، ١٩٨٢)، ٢/٤٧-٤٨.

(٣) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ص٤٦-٤٧.

(٤) انظر الآيات القرآنية: آل عمران: ١٨، طه: ١١٤، فاطر: ٢٨، المجادلة: ١١.

(٥) أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، ١/١٦.

(٦) محمد سلام مدكور، التعليم في الإسلام ماضيه وحاضره، سلسلة بحوث المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي، الطبعة الأولى (مكة المكرمة، المركز العالمي للتعليم الإسلامي، ١٩٨٣)، ص٣٤.

إن التجربة التاريخية للوقف تسمح للتعرف بقدر أكبر على علاقات المجتمع الإسلامي كوحدة واحدة كبيرة في مواردها البشرية والمادية، وغنية في ثرواتها التي تخضع لنظام مالي يدعمه نظام الوقف بشكل تكاملي إلى جانب الأدوات المالية الأخرى، وبدون شك أن المحيط والحيز المكاني الواسع للمجتمع الإسلامي أتاح الفرصة الحقيقية لانتعاش مشروعات الوقف في كل بقعة جغرافية ينتمي إليها المسلمون في مجالات اجتماعية عديدة، وحتى في المجالات الصحية بإنشاء المستشفيات لمداواة مرضى المسلمين[١]، مما هيأ للوقف مكانة قوية في المجتمع لدى الراعي والرعية على السواء.

التجربة المؤسسية المعاصرة للوقف

تكشف التجربة المعاصرة للوقف عن محدودية العمل على المستوى العالمي. ولكن توجد محاولات قوية ونوايا طيبة منذ فترة لا تكاد تكون طويلة للنهوض بالوقف ضمن علاقات مشتركة بين البلدان العربية والإسلامية، وفي هذا الجانب لا تخلو العديد من المؤتمرات والندوات من الإشارة إلى أهمية تفعيل دور الوقف على المستوى العالمي. ففي الندوة الدراسية لتنمية الممتلكات الوقفية التي عقدها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في أواخر عام ١٩٨٣ تبنت التوصيات «ضرورة تأسيس منظمة إسلامية عالمية للوقف، يكون البنك الإسلامي للتنمية عضواً بها»[٢]، وقد أوكلت لهذه المنظمة المقترحة مجموعة من المهام والواجبات الأساسية مثل إجراءات التنسيق وتبادل المعلومات والبحث عن الفرص المثلى لتثمير ممتلكات الأوقاف ووضع سياسة عامة للهيئات الوقفية في البلدان المشتركة والإسهام في المجال الاجتماعي من خلال صندوق يتم تأسيسه بتمويل من فائض الأموال الوقفية غير المشروطة[٣]. وفي نفس الاتجاه أكدت ندوة الأوقاف الثانية للبنك الإسلامي للتنمية في توصياتها على «ضرورة إنشاء مجلس عالمي أو اتحاد عالمي للأوقاف والمتابعة من أجل تطوير الأوقاف على المستوى العالمي»[٤]. وكان آخر هذه التوصيات ما

(١) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥)، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) محمود أحمد مهدي، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تثمير الأوقاف الإسلامية، ندوة نحو دور تنموي للوقف، ص٨٥.

(٣) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٦.

دعا إليه مؤتمر الأوقاف الأول الذي عقد في مكة المكرمة بضرورة إيجاد هيئة عالمية للوقف[١] من أجل مواكبة التطورات الكبيرة التي تشهدها علاقات الدول بعضها مع بعض.

فالاهتمامات المعاصرة بالتجربة العالمية للوقف تجسد حالة من الشعور القوي لدى كافة المؤسسات والوزارات الوقفية والمعنيين في مجال الوقف بضرورة البحث عن أدوات ووسائل عملية قادرة على ربط المشروع الوقفي بشبكة اتصالات واحدة بين الدول الأطراف. وبدون شك إن مواجهة التحديات الراهنة تحتاج إلى المزيد من التعاون والتجسيد في ضوء المنافع والأهداف المرجوة. ولكن من جانب آخر تقوم بعض المؤسسات الوقفية والتمويلية بمحاولات جادّة على صعيد العمل الجماعي للوصول إلى تحقيق مزايا أفضل.

إن تجربة الأمانة العامة للأوقاف في الكويت تعد واحدة من أهم المحاولات المعاصرة في إحياء مشروعات الوقف على مستوى المجتمع الإسلامي ككل. وربما تكون الأمانة العامة للأوقاف هي الجهة الوحيدة التي تتمتع باستقلالية فعلية وكيان مؤسسي متكامل خلافاً للحالة التي تشهدها وزارات الأوقاف في المجتمع العربي. وقد أكد مجلس وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية في المؤتمر العام الذي عقد في جاكرتا عام ١٩٩٧ على أهمية دور الأمانة العامة للأوقاف على الصعيد الدولي فأوكل إليها مهام كبيرة من خلال اختيارها منسقاً لشؤون الأوقاف في العالم الإسلامي[٢]. وبقدر ما يدل ذلك على تميزها وتأثيرها فإنه يؤكد مقدرتها على القيام بالمسؤوليات الجماعية المشتركة، ومن هنا أنيط بها القيام بإعداد دراسة وافية حول إيجاد رؤية استراتيجية للنهوض بالدور التنموي للوقف. وعلى نفس الصعيد تقوم الأمانة بنشاطات دولية في مجالات مختلفة، تعكس بعض هذه المجالات أنشطة إعلامية كالمشاركة في اللقاءات والندوات والمؤتمرات، ويعكس بعضها أنشطة محلية خارجية وبخاصة توقيع مذكرات تفاهم مع جهات عديدة، أهمها البنك الإسلامي للتنمية[٣].

وفي هذا الصدد تمخضت تجربة الأمانة عن ثلاثة إسهامات جديرة بالحصر، وهي:

(١) انظر الموقع الإلكتروني: www.uqu.edu.sa.
(٢) انظر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف: www.awqaf.org.
(٣) الأمانة العامة للأوقاف، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧، ص٢٥، ٢٩.

- مشروع تنمية الدراسات والبحوث الوقفية: يطبق هذا المشروع من خلال برنامجين: تطوير الدراسات الوقفية، ومسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف. يهدف البرنامج الأول إلى تشجيع البحث في مسائل الوقف ضمن موضوعات محددة، ويتم من خلال توفير مظلة الدعم المادي والعلمي. فمن بين دراسات مقترحة عديدة توجد رسالة علمية مدعومة للبحث في الإطار العالمي للوقف، وتتعلق هذه الرسالة بالجانب القانوني والشرعي[١] بعنوان «نحو إطار إسلامي لتأسيس منظمة عالمية غير حكومية للوقف». ويهدف البرنامج الثاني إلى إحياء ثقافة الوقف لدى الباحثين. وواضح أن هذا البرنامج يكتسب صفة دولية سواء من حيث إيجاد قاعدة علمية للوقف تساعد في وصف مساقات أكاديمية حول الوقف في الجامعات العربية أو من حيث سد ثغرة كبيرة في المكتبة العربية، علاوة على استحواذ المسابقة على اهتمامات الباحثين في أقطار شتى، حتى أن الجانب الدولي للمسابقة يطغى على جزئيات يسيرة مثل تنويع اختيار المحكمين من بلدان عربية وإسلامية عديدة[٢].

- مشروع إصدار الكشافات الببليوجرافية للأدبيات الوقفية: فقد قامت الأمانة العامة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي بجدة بإنجاز العديد من الكشافات الوقفية. ويهدف المشروع إلى «تغطية كل مناطق العالم الإسلامي وفق تقسيم محدد بحيث يمكن أن يشكل حين اكتمال كل أجزائه، مرجعية أساسية حول الوقف في مختلف أرجاء هذا العالم»[٣]. وقد تناول المشروع في مرحلته الأولى: السعودية، والأردن، وفلسطين، والمغرب، وإيران، والكويت، ومصر، وتركيا، والهند، وأمريكا.

- مشروع إصدار دورية دولية للوقف: يتضح البعد الدولي في دورية «أوقاف» التي صدر منها ولإى حد الآن خمسة أعداد بشكل منتظم، وهي تعتمد النشر باللغات المعتمدة في مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتسعى مجلة أوقاف «بأن تقدم نماذج عملية

(١) ومن الأهمية تعزيز مجالات البحث في الجانب المالي والاقتصادي ضمن رسائل علمية مقترحة في سياق التنسيق الاقتصادي الدولي للوقف. وهناك فرص حقيقية للبحث في دور الوقف وأثره في مجال التعاون أو التكامل بين الاقتصادات المختلفة، قياساً على الإمكانات والمزايا المتوفرة في كل بلد على حدة كالسيولة والعمالة والموارد الطبيعية وغيرها.

(٢) «التنسيق الدولي في مجال الوقف»، أوقاف، العدد ١، السنة الأولى، شعبان ١٤٢٢هـ، ص١٥٣-١٥٦.

(٣) «التنسيق الدولي في مجال الوقف»، أوقاف، العدد التجريبي، شعبان ١٤٢١هـ، ص١٥٢-١٥٣.

لإسهام الوقف في التنمية المجتمعية، وأن تعرف بالمؤسسات الوقفية والخيرية في مختلف دول العالم الإسلامي»[١].

والواقع أن إسهامات الأمانة العامة للأوقاف تتسع للمزيد من الإنجازات التي لها طبيعة دولية، وهناك أنشطة متنوعة عابرة للبلدان، وبقدر ما أسهمت الأمانة في إعادة إحياء دور الوقف في الحياة الاجتماعية ككل، فإنها باتت تمثل الجهة الأولى على المستويين العربي والإسلامي في دعم وتحريك فعاليات الوقف متجاوزة في ذلك العمل البيروقراطي الرسمي الذي تقوم به أجهزة الوقف منذ فترة طويلة.

وتعتمد التجربة المعاصرة للوقف في الإطار العالمي على بعض المؤسسات الإسلامية التي تمارس فكرة الوقف في بعض أنشطتها، إضافة إلى طبيعتها التمويلية أو الخيرية. ومن المؤسسات التمويلية المهمة في هذا المجال البنك الإسلامي للتنمية والمعروف أن أهداف البنك الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٧٥ برأسمال تسعة مليارات دولار تتركز في المشروعات التنموية للدول الأعضاء البالغ عددها (٥٤) دولة. وفي عام ٢٠٠٠م أخذ البنك يتطلع إلى أهمية الدور العالمي للوقف فأقر فكرة «الهيئة العالمية للوقف» في نوفمبر من هذا العام، برأسمال مبدئي قدره (٢٥) مليون دولار. تسعى «الهيئة العالمية للوقف» إلى تجميع مؤسسات الوقف في شبكة واحدة، كما تهدف إلى توفير مظلة الدعم والمساندة لمؤسسات الأوقاف وتنسيق ومتابعة أعمالها وإمدادها بالخبرات اللازمة علاوة على مساعدتها في إنجاز قوانين متكاملة في مجال الأوقاف. إن تحديد استراتيجية العمل وآليات التنفيذ في الهيئة العالمية للوقف يتم من خلال القرارات التي يتخذها «مجلس الواقفين»، ويتكون المجلس من مجموعة الأشخاص المساهمين، ذلك أن المساهمة في رأسمال الهيئة متاح للأفراد والمؤسسات، فيقوم المجلس سنوياً بالبحث في الجوانب الفنية والمالية كالخطط والموازنة والحسابات الختامية[٢]. إلا أنه رغم مرور سنتين على تكوين الهيئة فإنها ما تزال في مرحلة التأسيس والنشأة الأولى، وتحتاج إلى المساندة والدعم الكافي.

ومن جانب آخر، تقوم بعض المؤسسات الخيرية بنفس الدور على الصعيد العالمي، وتعد هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية من المؤسسات الأكثر حضوراً في هذا المجال. تتوزع أعمال هيئة الإغاثة التي تتخذ من السعودية مقراً لها، بين العمل في إغاثة المتضررين من

(١) «التنسيق الدولي في مجال الوقف»، أوقاف، العدد ٢، السنة الثانية، ربيع الأول ١٤٢٣هـ، ص١٣٨.
(٢) انظر الموقع الإلكتروني: www.fauanews.com.

الكوارث الطبيعية وبين المساعدة في ظروف الحروب والصراعات الأهلية، وذلك في خمس وثلاثين دولة آسيوية وإفريقية وأوروبية، وتم صرف أكثر من (٨٣) مليون ريال سعودي في مجالات الإغاثة خلال عام ٢٠٠٢[١].

ومن هذه المؤسسات «جمعية اقرأ الخيرية» وهي وقف أنشئت عام ١٩٨٣ براسمال وقفي مقداره مليار وثلاثمائة ألف ريال، وتتصف أعمالها بطبيعة دولية من خلال مشاركتها في الجوانب الثقافية والتعليمية والصحية في أماكن مختلفة من العالم. وتعتبر واحدة من التجارب الناجحة التي تقوم بها مجموعة دلة البركة[٢]. وعلى غرار جمعية اقرأ الخيرية تقوم مؤسسة سار الخيرية ومقرها أمريكا بدور ثقافي واجتماعي للجاليات الإسلامية في ديار الغربة[٣]. كما تجدر الإشارة إلى الدور التنموي الذي تقوم به مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية في الفلبين. ويتركز عملها في مشروعات زراعية حسب دراسات الجدوى الاقتصادية مما يوفر تنمية سكنية ومكانية واقتصادية تستوعب فرص عمل لخمسة آلاف عائلة من جنوب الفلبين، ويستتبع ذلك عائد تنموي للمنطقة مثل توطين مجموعات سكانية وشق الطرق وإنشاء وحدات طبية ومراكز تدريب مهني[٤].

والواقع إن المؤسسات الخيرية التي تمارس صورة الوقف في بعض أنشطتها لا تكاد تكون منحصرة على المستوى الدولي مثل هيئات الإغاثة العالمية المنتشرة في أماكن كثيرة، ومنها الهيئة الخيرية الهاشمية في الأردن وجمعية الملك فيصل الخيرية في السعودية والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت، حتى إن هذا الجانب يمكن أن يطغى على أداء بعض البرامج الدولية مثل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

---

(١) الجزيرة، العدد ١٠٥٠٨، الطبعة الأولى، الجمعة ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٢هـ.

(٢) للتعرف على المزيد من نشاطات الجمعية، انظر: صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ندوة نحو دور تنموي للوقف، ص٥٠-٥١.

(٣) جمال برزنجي، الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع، ندوة نحو دور تنموي للوقف، ص١٤٩-١٥٣. وللتعرف على تجربة الوقف في ديار الغربة، انظر: مجلة الأمة، «الوقف الإسلامي: تجربة رائدة في ديار الغربة» العدد ٢٧، ١٤٠٢هـ، ص٣٣-٤١.

(٤) يهدف المشروع إلى استنبات شجرة نخيل الزيت للحصول على إنتاجية عالية من زيت المائدة، ويقدر العمر الإنتاجي لهذه الشجرة (٢٥) عاماً، ويتم تشييد معاصر الزيت كعملية مرافقة للمشروع وغير ذلك من مزايا متعددة. انظر الموقع الإلكتروني: www.gaddafivharity,org.

ورغم تلك الجهود الكبيرة التي تقوم بها مؤسسات ومنظمات العمل الخيري، ومؤسسات الوقف الإسلامي على اختلاف أطيافها وأنواعها، فإن سلسلة الوقف ما تزال بحاجة إلى حلقات أقوى تماسكاً، وبخاصة على المستوى الدولي، الذي يشهد ازدحاماً بالمؤسسات الدولية الأخرى التي تتغلغل في المجتمعات العربية وفق أهداف وبرامج متخصصة. وتتبنى بعض هذه المؤسسات برامج وقفية بحتة، وهي بدون شك تحقق مزايا إضافية على ساحة العمل الإنساني حسب التصورات والمنطلقات التي تقوم عليها، ويمكن الإشارة بصورة موجزة إلى بعض هذه الأوقاف، ومنها:

- صندوق الوقف القومي للديمقراطية: ويهدف إلى ترويج الديمقراطية والدفاع عنها في العالم. وهو من الصناديق التي يدعمها الكونجرس الأمريكي. وتوجه نشاطاته إلى الشرق الأوسط لتعزيز برامج محلية تصل إلى سبعين برنامجاً. وتغطي قسم كبير من المنطقة العربية ابتداءً من المغرب مروراً باليمن ثم الخليج العربي إلى إيران وأفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين. فمثلاً يقوم الصندوق من خلال مؤسسة فرعية في المغرب بدعم المنظمات المحلية التي ترسخ في أعمالها وأنشطتها مفاهيم الديمقراطية، كما تقوم المؤسسة الفرعية بوضع برنامج تثقيفي للمواطنين المغاربة لتعريفهم بحقوقهم المدنية والسياسية[1].

- مؤسسة بيل وميلندا جيتس الوقفية: أنشئت هذه المؤسسة عام ٢٠٠٠م عن طريق دمج مؤسسة جيتس التعليمية ومؤسسة ويليالم اتش جيتس الصحية. والمعروف أن المؤسسة الأولى تختص بدرجة أساسية بالتكنولوجيا المكتبية بينما المؤسسة الثانية التي يترأسها والد بيل جيتس تختص بالصحة العامة. وقد وصلت أموال الوقف لدى المؤسسة المدموجة (بيل وميلندا جيتس) ما يعادل (٢٤) مليار دولار تقريباً. وواضح أن دوافع الإحسان لدى القائمين على المؤسسة كبير جداً، وخصوصاً أن عملها يتمحور في أربعة برامج؛ الصحة العالمية، والتعليم، والمكتبات، وشمال غربي المحيط الهادي. في برنامج الصحة العالمية تقدم خدمات في مواجهة أمراض وفيروس نقص المناعة والايدز والدرن (السل) والصحة الإنجابية وصحة الطفل كما يتعاون البرنامج مع مبادرات الصحة العالمية. وفي برنامج التعليم يحصل أصحاب الدخول المنخفضة والطلاب الموهوبين في جميع أنحاء العالم على منح دراسية في جامعة كامبردج. وفي برنامج المكتبات تسهم

(١) عبدالوهاب الكبيسي (مسؤول برنامج الشرق الأوسط في صندوق الوقف القومي للديمقراطية)، قناة الجزيرة، تاريخ الحلقة ٢٠٠٣/٥/٢. «من واشنطن: تصريحات الرئيس بوش في سانت كلارا».

المؤسسة بمساعدة المجتمعات الفقيرة في مجال الكمبيوتر وخدمات الإنترنت. وأما في برنامج شمال غربي المحيط الهادي فتتلقى المؤسسات غير الربحية مساعدات ومنحاً اجتماعية خصوصاً في واشنطن وأوريجون ضمن مشروع متخصص بالإسكان يطلق عليه برنامج العائلات السليمة[١].

- المؤسسة الوقفية الدولية لمساعدة المجتمعات المحلية (فينكا): تسعى مؤسسة فينكا إلى إعادة تأهيل الأفراد وخصوصاً النساء عن طريق قروض صغيرة تتراوح بين خمسين وثلاثمائة دولار. وقد أطلقت المؤسسة مشروع «الوقف العالمي للفقراء» من أجل المشاركة في سد احتياجات الفقراء في العالم. نشطت المؤسسة بتقديم الخدمات المصرفية في (٢١) بلداً خلال الثماني عشر سنة الماضية، وفي عام ٢٠٠٢ قامت بتوزيع أكثر من (١٢٠) مليون دولار على شكل قروض بمعدل ٢٥٠ دولاراً للقرض الواحد. فمثلاً في أفغانستان أعلنت المؤسسة التي تتمركز في هذا البلد بشكل واضح عن إنشاء برنامج للقروض الصغيرة للنساء الأفغانيات للمساعدة في توسعة أعمالهن أو القيام بأعمال جديدة. ولكن على مستوى العالم فإن مشروع «الوقف العالمي للفقراء» يقدم تسهيلات مصرفية غير محدودة، ومن الطرق المبتكرة في نطاق هذا المشروع التركيز على التجمعات السكانية القروية. وحسب قول مدير المؤسسة التنفيذي روبرت سكفيلد: «لدينا اليوم حوالي ٢٣٠ ألف زبونة في جميع أنحاء العالم، لديهن مدخرات تبلغ قيمتها حوالي عشرة ملايين دولار»[٢].

من هنا يتضح أن التجربة المعاصرة للوقف تتوزع ضمن جهود دولية واسعة النطاق. وتشارك مؤسسات عالمية ببرامج وأنشطة وقفية في جميع أنحاء العالم. وتبعاً لذلك تستحوذ المجتمعات افقيرة على اهتمام كبير ومهم في العمل الوقفي. ولكن على صعيد المجتمع العربي تفتقر المؤسسة الوقفية إلى صياغة قوية في تفعيل دور الوقف على مستوى المجتمعات الإسلامية الأقل حظاً. فباستثناء الدور الهام الذي تقوم به الأمانة العامة للأوقاف في الكويت وبعض المبادرات التي تقوم بها مؤسسات أخرى تمارس الوقف في بعض أنشطتها، فإنه بقدر كبير من الالتزام يمكن الاعتراف بوجود فجوة كبيرة في العمل الوقفي ضمن السياق العالمي، ولا سيما العالم العربي والإسلامي الذي يشهد حالة تلغلغل واختراق قوي لمؤسسات أخرى عملاقة.

(١) انظر الموقع الإلكتروني: www.ouwani.com.

(٢) انظر الموقع الإركتروني: usinfo.state.gov.

عالمية الوقف: الواقع والمستقبل

رغم التحديات والمعوقات التي تواجه المشروع النهضوي للوقف على الصعيد العالمي فإنه يمكن الانطلاق بمشروعات حيوية واستراتيجية في محاور مختلفة، وبقدر ما تعكس الحاجة الملحة ضرورة تجاوز المشكلات القائمة سواء كانت فنية أو تمويلية أو جغرافية فإنه يعزز وجود طرح مشترك لدى المؤسسات الوقفية والمنظمات العربية الفاعلة في مجال العمل الخيري للإسهام في تعاون مشترك، الأمر الذي يخفف من حدة المشكلات ويعيد التنسيق فيما بينها ضمن حقول اجتماعية تحتل أولويات بالنسبة للمجتمعات والشرائح الفقيرة. وفي مناطق وأقاليم عديدة تعتبر قضايا التعليم والصحة والإسكان والاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية من أهم الأولويات الاجتماعية التي تحتاج إلى مؤازرة ومساندة في تطويقها ووضع حلول سليمة لها.

وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ووضع معايير ثابتة للشروط المطلوبة في أية برامج تنموية مقترحة والتركيز على الإنسان كمحور أساسي في عملية التنمية. وهناك أشكال وبرامج عديدة يمكن أن تشكل قاعدة متينة للتعاون الدولي في مجال الوقف وإحياء دوره من جديد، ومن أهمها:

أولاً - الاستثمار والعمل:

إن الدول العربية بشكل خاص تتوزع في أقاليم جغرافية متناسقة إلى حد ما[(١)]، ويستتبع ذلك تجانس نسبي في الموارد والإمكانات والطبيعية الديمغرافية ومعدلات دخول الأفراد وحالة الرفاه العام. ومن جهة أخرى توجد فجوة اجتماعية بين البلدان في الأقاليم المختلفة، إلا أنه بشكل مؤكد تحتاج كل الدول العربية إلى إعادة بناء جسور تنظيمية فيما بينها، ذلك أن كل دولة توجد فيها مقومات وإمكانات مختلفة تمتاز بها عن الدول الأخرى. وقد راعت بعض الندوات والمؤتمرات الوقفية خصائص التباين والتمايز بين البلدان الإسلامية، ففي الندوة الدراسية لتنمية الممتلكات الوقفية المشار إليها آنفاً تم الإشارة في

(١) فقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بتنظيم ندوة بعنوان: «نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي». وذلك في بيروت خلال الفترة ٨-١١/١٠/٢٠٠١. وقد قُسِّمت أعمالالندوة على أربعة محاور أساسية حسب الأقاليم الاجتماعية – الجغرافية الرئيسة في الوطن العربي، وهي الهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية، ووادي النيل، والمغرب العربي. وصدرت أعمال الندوة في كتاب جديد يعد من أهم المراجع الأساسية لعلاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني. انظر الموقع الإلكتروني: 222.al-watan.com.

التوصيات إلى إعادة تنشيط قنوات الاستثمار بين البلدان الأطراف وتفعيل دور الوقف في هذا المجال الحيوي، فنصت التوصيات على:

- «دخول وزارات الأوقاف في البلدان الإسلامية التي تملك فائضاً في إيراداتها، في استثمار أموالها في بلدان إسلامية أخرى في حاجة إليها.
- تقوم وزارات الأوقاف بتوفير الضمانات الكافية لرؤوس الأموال المستثمرة وحمايتها وإعفائها من الضرائب»[١].

فتعميم التجربة الوقفية في صورة العلاقات المشتركة بين البلدان الإسلامية يؤكد أهمية دور الوقف في استغلال الموارد والاستفادة من الإمكانات المتاحة في إطار عابر بين الدول. إن عملية مرور أسهل لحركة العمالة العربية بين البلدان الأطراف، يمكن أن يؤسس من خلال مشروعات الوقف وذلك في جوانب عديدة، مثل إنشاء مكاتب متخصصة للعمل، وتوفير معلومات عن طبيعة انسياب حركة العمل، وضمان بعض أجور التنقلات، وتحرير العمالة من السماسرة والسوق السوداء[٢]. والمعروف أن معظم الدول تعاني من مشكلة البطالة وعدم وجود توازن في التخصصات العلمية والعملية حسب احتياجات السوق المحلي، مما يعني أن اتساع سوق العمل يحقق مجالات أفضل للتغلب على المشكلات الاقتصادية المحلية، وخصوصاً عن طريق مشروعات وقفية مخططة لتشغيل اليد العاملة حسب الميزة النسبية التي تمتاز بها كل دولة على حدة[٣].

ثانياً - الأرض الزراعية:

إن قطاع الزراعة في الوطن العربي بشكل عام يعاني من مشكلات عديدة، وهذه المشكلات تكاد تكون متطابقة ضمن مستوى الإقليم الواحد، ولكن هناك تباين في طبيعة

(١) محمود أحمد مهدي، تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تثمير الأوقاف الإسلامية، ندوة نمحو دور تنموي للوقف، ص٨٥.

(٢) يوسف خليفة اليوسف، الدور التنموي للوقف الإسلامي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٨، العدد ٤، شتاء ٢٠٠٠، ص٩٧.

(٣) ياسر عبدالكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر (حالة الأردن)، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (١٩٩٩) (الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٠١)، ص١١٤.

المشكلات القائمة في الأقاليم المختلفة، ويمكن حصر عوامل التخلف في القطاع الزراعي بعدة نقاط، أهمها[١]:

- الاستملاك صغير الحجم للأرض الزراعية.
- عدم كفاية المصادر المائية وعدم انتظام سقوط الأمطار.
- انخفاض كفاءة النظام التسويقي للمنتجات.
- عدم وجود مراكز للبحث والتطوير في المجال الزراعي بطريقة كافية وموازية للدول المتقدمة.
- انخفاض فعالية المؤسسات التحويلية وعدم وجود تشريعات متطورة.
- عزوف العمالة المحلية عن العمل في القطاع الزراعي.

وأما الأرض الوقفية فتشكل أعلى نسبة من مجموع الأوقاف في معظم الدول. وفي ظل غياب التنسيق والإعلام الوقفي الفعال يتجه معظم الواقفين لوقف أراضيهم إما لإنشاء مساجد[٢] أو لإقامة مقابر عليها. وينتج عن ذلك عدم وجود فائد استثماري، حسب حالة كل بلد وإقليم، يتمثل في حالة تخلف اقتصادي في إنتاج وزراعة الأشجار المثمرة، وكذلك في مجال إنتاج الخضروات، والأهم من ذلك كله وجود انكشاف اقتصادي في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية كالقمح والشعير. وهو ما تعاني منه فعلياً معظم الدول العربية، ويظهر ذلك من خلال الفجوة الغذائية في الميزان التجاري وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي علاوة على التبعية للعالم الخارجي. من هنا تظهر أهمية الدور العالمي للوقف في إعادة بناء قاعدة وقفية مخططة ومنظمة تراعي أولويات الاستثمار ومزايا الإنتاج الكبير والأسواق المحمية من قبل الدول في ظل اقتصاد زراعي وقفي مشترك.

إن استخدامات الأرض الوقفية في مجالات زراعية مستهدفة من شأنه أن يحقق المزيد من الأهداف والمزايا، مثل:

- معالجة الاختلالات الهيكلية في الإنتاج الإجمالي.

---

(١) ياسر عبدالكريم حوراني، الوقف والتنمية في الأردن، الطبعة الأولى (عمان، مجدلاوي، ٢٠٠٢)، ص١١١.

(٢) إن الوقف غير المخطط للأراضي لإنشاء مساجد عليها يؤدي في كثير من الأحيان إلى توزيع غير سليم وانتشار غير طبيعي للمساجد، ففي بعض الأحياء أو التجمعات السكانية توجد مساجد كثيرة وفي بعضها لا تتوافر أية دور للعبادة. وأما الوقف على المساجد في ذاته يعد من أفضل الأعمال إذا كان على سبيل الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وتحقيق المصلحة العامة.

- المساعدة في توظيف العمالة المحلية وإعادة تأهيلها وتدريبها في مشروعات وقفية زراعية بما يكفل تخفيف حدة مشكلة البطالة.
- إحياء الأرض الموات المعطلة عن الانتفاع وتحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة، وعلى نحو تكاملي بين الأرض الوقفية والموارد الإنتاجية الأخرى.

أما الجانب التمويلي فيمكن أن تسهم مجموعة من البنوك الإسلامية في توفير جزء من السيولة النقدية اللازمة، ويندرج ذلك في إطار عقود المزارعة التي تعمل بها تلك البنوك[١].

وفي إطار تنظيم عالمي للوقف، يتم اختيار الدول حسب الموارد والإمكانات المتاحة فيها. فالسودان يمثل أهم البلدان العربية في مجال توافر الأرض الزراعية الخصبة، وتوافر مياه الأنهار إلى جانب مياه الأمطار الموسمية. والمعروف أن تجربة السودان في مجال وقف الأرض الزراعية تعد من أهم التجارب على المستوى العربي، فقد قامت الحكومة السودانية في عام ١٩٩١ بمنح هيئة الأوقاف قطع أراضي واسعة في مشروعات الاراضي الاستثمارية[٢]. وواضح أن العمل الوقفي المشترك يساعد على ضمان مشروعات مقترحة، ذلك أن استخدام التقنيات الحديثة، وتبادل الخبرات الإدارية، والاعتماد على نظم المعلومات ووسائل الاستثمار الأقل تكلفة، كل ذلك يعزز من احتمالية فرص النجاح والنهوض بالقطاع الزراعي واستثمار الأرض الوقفية.

ثالثاً - الجامعات الوقفية:

إن ازدياد معدلات الخصوبة وارتفاع النمو السكاني في المجتمع العربي والإسلامي أدى إلى ظهور حاجات جديدة، منها التوسع في عملية التعليم العالي. والواقع أن معظم أبناء الشعوب الإسلامية يواجهون تحديات خطيرة حول مكتسبات التعليم وحقوق الأفراد، ذلك أن التركيز على التعليم كأحد مخرجات التنمية ليس بمعزل عن مشكلات التضخم والبطالة وظروف الفقر والحرمان التي تستوعب شرائح وفئات اجتماعية كبيرة.

من هنا أصبحت الحاجة أكيدة إلى تبني الوقف لفكرة الجامعة الوقفية. وهناك مقترحات في هذا الاتجاه جديرة بالتطبيق، مثل الاقتراح الذي تقدمت به دولة الإمارات

(١) صالح كامل، دور الوقف في النمو الاقتصادي، ندوة نحو دور تنموي للوقف، ص٤٤-٤٥.

(٢) منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، الطبعة الأولى (دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠م)، ص٢٩٦.

العربية في مؤتمر الإسلام والعولمة، ويتضمن هذا الاقتراح إنشاء وقف لخمس جامعات وقفية[١]. أما طبيعة العمل والوصف المهني لتلك الجامعات فإنه من الممكن الإلمام به وتطبيقه عملياً في ضوء معايير عديدة:

- الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال التعليم خصوصاً تلك الخبرات التي تقوم بها المؤسسات والتنظيمات غير الربحية.
- تعزيز اقتصاد الدولة التي تعاني من موارد وإمكانيات مالية شحيحة[٢].
- التركيز على الطلبة الموهوبين من الشرائح الفقيرة، الأدنى فالأدنى قياساً على التجربة التي تقوم بها مؤسسات عريقة في مجال الوقف مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس.
- التعامل مع خصوصية بعض الدول التي تعاني من التعليم العالي الربحي (سيادة القطاع الخاص) وعدم قدرة غالبية الشرائح الاجتماعية على الالتحاق بالجامعات.

وفي إطار تفعيل دور الجامعات الوقفية تنشأ الحاجة إلى الحد من التكاليف والنفقات، ويمكن تذليل بعض الصعوبات عن طريق ابتكار نماذج عملية معاصرة، مثل إحياء فكرة وقف الوقت، وهي من الأفكار المهمة في استيعاب قوة عمل مجانية في بعض التخصصات، وبأجور زهيدة في تخصصات أخرى، وخاصة أن العديد من الدول لديها فائض في العمالة التي تقع ضمن مستويات التعليم المرتفع (مؤهلات علمية بعد المرحلة الجامعية الأولى)، مما يسهم بإثراء التجربة والتخفيف من التكاليف ومؤونة الطلب.

رابعاً - شبكة الاتصالات الدولية:

من المعلوم أن التقدم العلمي والتكنولوجي ليس منحصراً في مؤسسات وتنظيمات دون أخرى، لأنه نتاج العقل الإنساني، وتوظيفه بأسلوب حضاري وتنموي من خلال البحث والتطوير والاستخدامات التقنية يعزز من فرص النهوض والارتقاء في أية مجالات أو تخصصات مطلوبة.

وبالنظر إلى مشاركة المؤسسات الوقفية في الشبكة الدولية يلاحظ وجود مسافة شاسعة بين واقع العمل الوقفي والطموح المنشود. فباستثناء موقع الأمانة العامة للأوقاف

---

(١) دورة الإسلام والعولمة، كوالالمبور، ماليزيا، الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، قرار رقم ٢٧/٥ث.

(٢) عبدالستار إبراهيم الهيتي، الجامعة الوقفية الإسلامية، أوقاف، العدد ٢، السنة الثانية، ربيع الأول ١٤٢٣هـ، ص١٠٥.

الذي يمتاز بالإحاطة والتجديد تكاد تكون مشاركة المؤسسات الوقفية الأخرى معدومة. إن التعاون الدولي في مجال الوقف يعتمد بدرجة أساسية على طبيعة الاتصالات وكيفية تبادل المعلومات والشؤون الخاصة لكل جهاز وقفي على حدة، ومن غير الممكن النهوض بالمشروعات المقترحة وتطوير اساليب العمل دون المشاركة الحقيقية ولو بقدر يسير من خلال مواقع الإنترنت والاستخدام العلمي للنظم المعلوماتية الحديثة[١]. وهناك تجارب وقفية لإنشاء مواقع إسلامية على الشبكة الدولية، وربما يكون موقع «الشبكة الإسلامية» وموقع «إسلام أون لاين» من أكبر المواقع الإسلامية، وهما يداران بأموال وقف إسلامي. ولإبراز صورة العمل الخيري شارك مؤخراً موقع الشبكة الإسلامية الذي يعمل تحت إشراف وزارة الأوقاف الإسلامية في قطر بمعرض «جيتكس دبي»[٢]، وقد أتاح هذا المشروع فتح أبواب دعوية جديدة، حيث تعمد بعض المواقع إلى نشر موضوعات دينية باللغة الإنجليزية للتعريف بالإسلام ونشر الوعي الديني في الغرب.

وواضح أن الدور الإعلامي الذي تقوم به أجهزة الوقف في النطاق الدولي من شأنه أن يحقق كثيراً من الغايات والمقاصد الإسلامية على الصعيد الدعوي، ويرتبط ذلك بشكل وثيق بالاستخدامات العلمية المتطورة للتكنولوجيا الحديثة. فتكشف أوضاع العديد من الدول الإسلامية الأقل حظاً عن وجود أخطار حقيقية تهدد هويتها الحضارية وكيانها الإسلامي. وتتمثل هذه الأخطار بالغزو التبشيري في تلك الدول ومنها دول ومناطق آسيا الوسطى وقفقاسيا والبلقان. وهناك وقف أنشأته الطوائف المسيحية الثلاث، ويسمى «وقف الإيمان» وينشط هذا الوقف في أكثر الجمهوريات المستقلة حديثاً وبخاصة في قازاقستان وقيرغيزستان[٣]. فالتوسع في تجربة الوقف في إطار عالمي يستوعب المتغيرات والشأن العام للمسلمين والمحافظة على مصلحتهم الدينية والدنيوية، ويؤثر كفعل جماعي مضاد للمبادئ الهدامة في ديار المسلمين.

وبالجملة، فإن عملية إحياء فكرة الوقف على الصعيد العالمي أو الإسلامي تحقق نتائج ومزايا اجتماعية واقتصادية عديدة، منها[٤]:

- انتقال عناصر الإنتاج بين الدول تبعاً لمبدأ الميزة النسبية.

---

(١) فؤاد عبدالله العمر، إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية، سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (١٩٩٩)، (الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٠م)، ص١٧٨.

(٢) جريدة المحايد، السنة الثانية، العدد ٤٢، ٢٠٠٣م.

(٣) انظر الموقع الإلكتروني: www.aucoptic.com.

(٤) ياسر عبدالكريم الحوراني، الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر، ص١١٣.

- تبادل الخبرات والتجارب والإسهام في بناء تنظيم إداري عالمي للوقف، مما يسمح بإعادة توزيع الإمكانات ضمن صورة شمولية قائمة على التخطيط والأساليب العلمية.
- خفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وزيادة المردود والعائد المتوقع، وتقليص الفجوة بين الأهداف المتوقعة والنتائج المتحققة.
- استفادة كل بلد من البرامج التنموية حسب الاحتياجات المحلية الملحة، والمشاركة الجماعية في مواجهة أشكال التخلف والتبعية والانكشاف الاقتصادي.
- التكافل العام في مجال الإغاثة الإنسانية للمناطق الإسلامية المنكوبة بسبب الحروب والفيضانات والكوارث الطبيعية وذلك من خلال المشاركة بتأمين المأوى والعلاج والغذاء والتعليم.

الخاتمة

فقد اتضح وجود فرص حقيقية للوقف في الإطار العالمي. وتقع هذه الفرص في محور اهتمامات المؤسسات المعنية بالوقف، لكن تبقى التوصيات العديدة في هذا الجانب في صورة قوة فعلية للوقف تحتاج إلى عملية إحياء وتفعيل عملي من جديد. كما أن صورة التكافل العام بين المسلمين تكون أكثر وضوحاً من خلال مشروعات واسعة شتى للوقف؛ كالمشروعات التعليمية والصحية ومشروعات العمالة والإنتاج علاوة على الاستثمار في تنمية الإنسان نفسه. ورغم الأهمية القصوى للانتقال بالعمل الوقفي من البيئة القطرية إلى حدود أوسع عبر الأقاليم أو البلدان الإسلامية المختلفة، فإن نجاح أية مقترحات في هذا الشأن وتطبيقها فعلياً يحتاج إلى مؤازرة حقيقية تقوم بها الحكومات والدول.

وهنا ينبغي التأكيد على أن تطبيق نماذج عملية للوقف في نفس المدى الواسع ليس من الأفكار السهلة التطبيق في ظل قيود صارمة ولكنه ليس من المشروعات المستحيلة خصوصاً أن الأمة الواحدة تجمعها ثقافة مشتركة وعاطفة إيمانية واحدة.

المراجع

١ – الأمانة العامة للأوقاف (الكويت)، التقرير السنوي لعام ١٩٩٧.

٢ – برزنجي، جمال. «الوقف الإسلامي وأثره في تنمية المجتمع»، ندوة نحو دور تنموي للوقف الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣.

٣ – ابن جبير. رحلة ابن جبير. بيروت، دار صدار ودار بيروت، د.ت.

٤ - الحرواني، ياسر عبدالكريم. الوقف والتنمية في الأردن، الطبعة الأولى، عمان، مجدلاوي، ٢٠٠٢م.

٥ - الحوراني، ياسر عبدالكريم. الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي المعاصر: حالة الأردن. سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (١٩٩٩). الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠١م.

٦ - دورة الإسلام والعولمة، كوالالمبور، ماليزيا. الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٧ - الزبيدي، أحمد بن عبداللطيف. مختصر صحيح البخاري. تحقيق إبراهيم بركة، الطبعة الرابعة، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠م.

٨ - أبو زهرة، محمد. محاضرات في الوقف الإسلامي. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٢م.

٩ - السبكي، تاج الدين ابن تقي الدين. طبقات الشافعية الكبرى. الطبعة الثانية، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١٠ - السيد، عبدالملك وغازي عبيد المدني. الوقف الإسلامي والدور الذي لعبه في النمو التعليمي والاجتماعي في الإسلام. المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي حول التنمية والتمويل وتوزيع الدخل والثروة في إطار إسلامي. إسلام آباد، ١٩٨٣م.

١١ - أبو عبيد، القاسم بن سلام. الأموال. تحقيق محمد خليل هراس. بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م.

١٢ - العجة، ناهد طلاس. العولمة: محاولة في فهمها وتجسيدها. ترجمة هشام حداد. الطبعة الأولى، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٩م.

١٣ - العلواني، طه. «عالمية الخطاب القرآني»، سلسلة الندوات والمحاضرات التي نظمتها جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي. الطبعة الأولى، عمان، جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢م.

١٤ - عمارة، محمد. دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة. نحو دور تنموي للوقف. الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣م.

١٥ – العمر، فؤاد عبدالله. إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية. سلسلة الدراسات الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (١٩٩٩). الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٠م.

١٦ – الغزالي، أبو حامد. إحياء علوم الدين. بيروت، دار المعرفة، د.ت.

١٧ – القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة. الدار البيضاء، دار المعرفة، د.ت.

١٨ – القرضاوي، يوسف. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

١٩ – قحف، منذر. الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠م.

٢٠ – الكاساني، علاء الدين. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

٢١ – كامل، صالح. دور الوقف في النمو الاقتصادي. ندوة نحو دور تنموي للوقف الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣م.

٢٢ – الكبيسي، عبدالوهاب. قناة الجزيرة. «من واشنطن: تصريحات الرئيس بوش في سانت كلارا» تاريخ الحلقة ٢٠٠٣/٥/٢م.

٢٣ – مدكور، محمد سلام. التعليم في الإسلام ماضيه وحاضره. سلسلة بحوث المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي. الطبعة الأولى، مكة المكرمة، المركز العالمي للتعليم الإسلامي، ١٩٨٣م.

٢٤ – مهدي محمود أحمد. تجربة البنك الإسلامي للتنمية في تثمير الأوقاف الإسلامية. نحو دور تنموي للوقف. الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣م.

٢٥ – الهيتي، عبدالستار إبراهيم. الجامعة الوقفية الإسلامية، أوقاف، العدد ٢، السنة الثانية، ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

٢٦ – اليوسف، يوسف خليفة. الدور التنموي للوقف الإسلامي. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد ٢٨، العدد ٤، شتاء ٢٠٠٠م.

الدوريات:

٢٧ – الأمة. العدد ٢٧، ١٤٠٢هـ «الوقف الإسلامي: تجربة رائدة في ديار الغربة».

٢٨ - أوقاف. الأعداد: التجريبي، ١، ٢. السنة الأولى والثانية، ١٤٢١-١٤٢٣هـ «التنسيق الدولي في مجال الوقف».

٢٩ - جريدة المحايد. السنة الثانية، العدد ٤٢، ٢٠٠٣م.

المواقع الإلكترونية:

٣٠ - www.uqu.edu.sa.

٣١ - www.awqaf.org.

٣٢ - www.fauanews.com.

٣٣ - www.gattafieharity.org.

٣٤ - wsinfo.state.goiv.

٣٥ - www.onwani.com.

٣٦ - www.al-watan.com.

٣٧ - www.amcoptic.com.